ورقة حقائق شاملة حول/

واقع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال

عشية يوم الأسير الفلسطيني 2026

"معاً ضد الإعدام والإبادة"

صادرة عن/

مكتب إعلام الأسرى
Asra Media Office

ورقة حقائق شاملة حول/

واقع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال

عشية يوم الأسير الفلسطيني 2026

"معاً ضد الإعدام والإبادة"

مقدمة/ "إبادة مستمرة"

تأتي ذكرى يوم الأسير الفلسطيني في السابع عشر من نيسان لعام 2026 في ظل ظروف استثنائية بالغة الخطورة، إذ لم يعد واقع الحركة الأسيرة الفلسطينية محصورًا في إطار السياسات الاحتلالية التقليدية، بل أصبح جزءًا لا يتجزأ من منظومة عنف شاملة، وجريمة إبادة جماعية متواصلة تستهدف الوجود الفلسطيني بكافة أشكاله.

مع تجاوز عدد الأسرى الفلسطينيين حاجز 9600 معتقل، تؤكد مؤسسات حقوق الإنسان أن السجون والمعسكرات الإسرائيلية تحولت إلى أماكن تُمارس فيها أنماط متكاملة من الإبادة الممنهجة.

ويتجلى ذلك عبر ممارسات التعذيب الجسدي والنفسي، والتجويع، والحرمان من الرعاية الطبية، **وصولاً إلى استخدام الاعتداءات الجنسية والاغتصاب كأدوات قمع ممنهجة بحق الأسرى.**

ورقة حقائق صادرة عن
مكتب إعلام الأسرى

أولًا: أعداد الأسرى والزيادة غير المسبوقة في أعقاب الإبادة

تشهد السجون والمعسكرات الإسرائيلية ارتفاعًا غير مسبوق في أعداد الأسرى الفلسطينيين، حيث تجاوز العدد الإجمالي حاجز 9,600 معتقل مع بداية نيسان 2026، وتُبرز المعطيات المتوفرة أن هذه الطفرة العددية جاءت نتيجة تصاعد السياسات الاحتلالية، التي باتت تُمارس أنماطًا متكاملة من الإبادة الممنهجة بحق الأسرى الفلسطينيين.

فقد بلغ عدد الأسرى قبل تصاعد الإبادة الجماعية نحو 5,250 أسيرًا، ما يعكس زيادة بنسبة 83% مقارنة بالفترات السابقة.

وتشير الإحصاءات إلى أن قرابة 50% من إجمالي المعتقلين، يخضعون لسياسة الاحتجاز التعسفي، بينما يُحتجز ما يقارب 4,800 أسير دون تهمة أو محاكمة، تحت مسميات مثل "الاعتقال الإداري" أو بصفة "مقاتل غير شرعي".

تؤكد هذه الأرقام التحول الخطير في طبيعة الاعتقال، حيث أصبح الاحتجاز الجماعي للأسرى الفلسطينيين جزءًا من منظومة عنف ممنهجة أشبه بمعسكرات الإبادة تستهدف وجودهم وحقوقهم على نحو غير مسبوق.

تشير المعطيات الموثقة حتى بداية نيسان 2026 إلى ارتفاع تاريخي في أعداد المعتقلين، موضحة في الجدول التالي:

إجمالي عدد الأسرى	نسبة الارتفاع	عدد الأسرى قبل الإبادة	الاحتجاز التعسفي	عدد المحتجزين دون تهمة أو محاكمة	أنواع الاحتجاز التعسفي
+9,600	83%	5,250	حوالي 50% من إجمالي الأسرى	نحو 4,800 معتقل	الاعتقال الإداري، مقاتل غير شرعي

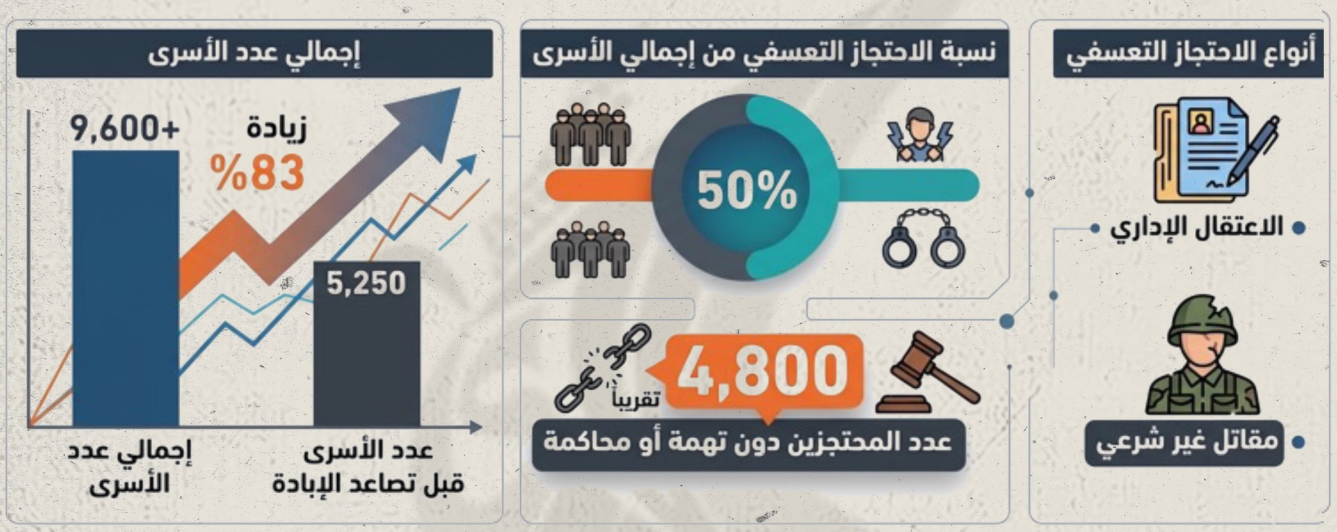

ثانياً: فئات الأسرى التفصيلية (النساء، الأطفال، القدامى)

تشمل فئات الأسرى في السجون مجموعات متعددة تتعرض لسياسات خاصة من القمع والحرمان، أبرزها فئة النساء، الأطفال، والقدامى.

الأسيرات يواجهن إجراءات تنكيلية شديدة، مثل التهديد والحرمان من الزيارة والعلاج، مع استخدام الاعتقال الإداري كأداة ضغط دون تهمة واضحة.

أما الأطفال (الأشبال)، فهم يتعرضون لحملات اعتقال ليلية عنيفة من المنازل، يليها تحقيق ميداني وضغط نفسي شديد، وينتهي بهم الأمر في سجون البالغين وسط ظروف صعبة وقاسية.

وتبرز فئة القدامى بين الأسرى الذين قضوا سنوات طويلة خلف القضبان، يعانون من سياسات التهميش والحرمان المستمر.

تمثل هذه الفئات مظاهر متعددة للانتهاكات بحق الأسرى، وتكشف عن أبعاد المعاناة الإنسانية في السجون، خاصة مع ارتفاع أعداد الأسرى الإداريين بشكل غير مسبوق في تاريخ الحركة الأسيرة.

هذه الإجراءات مفصلة في الجدول التالي:

الفئـــــــة	الإحصاءات التفصيلية	تحليل الواقع الميداني
• **الأسيـــرات**	**86 أسيـــرة.** **منهن 25 معتقلة إداريًا.** **أسيرتان معتقلتان منذ ما قبل الإبادة.**	تتعرض الأسيرات لسياسات تنكيل خاصة تشمل التهديد والحرمان من الزيارة والعلاج، وتستخدم سياسة الاعتقال الإداري كأداة لكسر إرادتهن دون توجيه تهمة.
• **الأطفـــال** (الأشبال)	**نحو 350 طفلاً موزعين على سجني "عوفر" و"مجدو".** **180 طفلاً معتقلاً إداريًا حتى نهاية 2025.**	يواجه الأطفال منظومة قمع خاصة تبدأ من الاعتقال الليلي العنيف من المنازل مروراً بالتحقيق الميداني والضغط النفسي، وصولاً إلى الزج بهم في سجون البالغين في ظروف قاسية.
• **المعتقلون الإداريون**	**3,532+ معتقلاً.** الزيادة: أكثر من الضعف (كانوا 1,320).	يمثل هذا الرقم الأعلى في تاريخ الحركة الأسيرة. غالبية المعتقلين هم أسرى محررون سابقون أعيد اعتقالهم، إضافة إلى طلبة، محامين، صحفيين، وأكاديميين.
• **"المقاتلون غير الشرعيين"**	**1,251 معتقلاً** (وفق إدارة السجون فقط).	يُحتجزون بموجب قانون الطوارئ العنصري دون ضمانات الحد الأدنى للمحاكمة العادلة، وغالبيتهم من قطاع غزة ويُحتجزون في ظروف عزلة قاسية.
• **الأسرى القدامى** (ما قبل أوسلو)	**8 أسرى فقط متبقين.** الأقدم: إبراهيم بيادسة وأحمد أبو جابر (منذ 1986).	بعد الإفراج عن إبراهيم أبو مخ (40 عاماً) في صفقة 2025، تبقى هؤلاء الثمانية الذين أمضوا أكثر من 33 عاماً في الأسر.
• **المحكومون بالمؤبد**	**118 أسيـــرًا.** **عبد الله البرغوثي: أعلى حكم بـ 67 مؤبدًا وإبراهيم حامد: 54 مؤبدًا.**	

الأطفال (الأشبال)

نحو 350 طفلاً

180 طفلاً معتقلاً إداريًا حتى نهاية 2025.

موزعين على سجني "عوفر" و"مجدو".

الأسيرات

86 أسيرة

أسيرتان معتقلتان منذ ما قبل الإبادة.

منهن 25 معتقلة معتقلة إداريًا.

"المقاتلون غير الشرعيين"

1,251

معتقلًا

(وفق إدارة السجون فقط)

المعتقلون الإداريون

3,532+

معتقلًا

الزيادة: أكثر من الضعف (كانوا 1,320)

Asra Media Office

ثالثاً: الإبادة الممنهجة داخل السجون (الشهداء والإخفاء القسري والجثامين)

كشفت وثائق المؤسسات الحقوقية عن تسارع مقلق في وتيرة سياسة القتل داخل السجون بعد جريمة الإبادة في غزة، حيث تصاعدت الانتهاكات بحق الأسرى بشكل غير مسبوق، **فيما تؤكد البيانات أن أعداد الشهداء بين الأسرى شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، ما يعكس خطورة الأوضاع داخل السجون وغياب الضمانات الإنسانية.**

تشير الإحصاءات إلى أن عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ عام 1967 بلغ 326 شهيداً، بينما ارتفع عدد الشهداء منذ بدء جريمة الإبادة الأخيرة ممن عُرفت هوياتهم إلى 89 شهيداً.

هذه الأعداد تعكس حجم المأساة وتوضح مدى تصاعد خطورة الأوضاع داخل السجون في الفترة الأخيرة، فيما ما تزال العشرات من ضحايا جريمة الإخفاء القسري مجهولة المصير بين معتقلي غزة، حيث تم إخفاء هوياتهم وجثامينهم قسراً داخل المعسكرات العسكرية، ما يزيد من معاناة الأسرى وذويهم ويؤكد استمرار السياسات القمعية بحق المعتقلين.

تعكس هذه المعطيات تصاعد الانتهاكات بحق المعتقلين، وتوضح أن سياسات الإبادة لم تقتصر على القتل المباشر فحسب، بل شملت أيضاً الإخفاء القسري واحتجاز الجثامين، ما يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والأعراف الدولية.

يمثل استمرار هذه السياسات خطراً كبيراً على حياة الأسرى وعلى القيم الإنسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية.

يوضح الجـــدول التالي تســـارع عمليات قتل الأســـرى بشـــكل صادم بعـــد جريمة الإبـــادة في غزة، ويبـــرز حجم المأســـاة التـــي يعاني منها المعتقلون داخل السجون :

الفئـــــة	العـــــدد	ملاحظـــــات
· شهداء الحركة الأسيرة (منذ 1967)	326	
· شهداء الحركة الأسيرة منذ بدء جريمة الإبادة (معلومي الهوية)	89	
· شهداء جريمة الإخفاء القسري (معتقلي غزة)	عشرات	هوياتهم وجثامينهم مخفية قسرياً داخل المعسكرات العسكرية
· الجثامين المحتجزة في ثلاجات الموتى	97	قفز العدد من 11 جثماناً قبل الإبادة إلى 97 جثماناً (بزيادة 8 أضعاف)

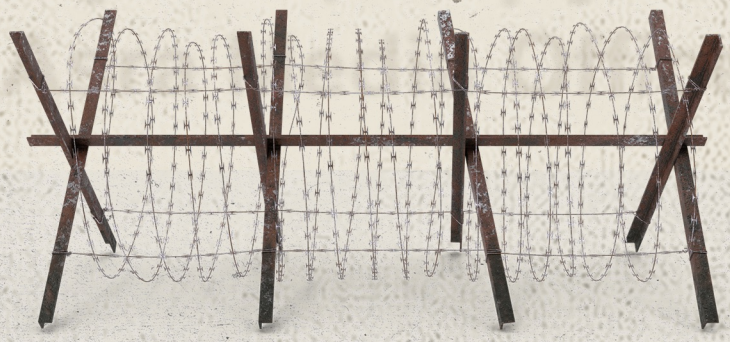

ورقة حقائق صادرة عن
مكتب إعلام الأسرى

رابعاً: قانون إعدام الأسرى: تتويج لسياسات التطهير العرقي

تحذر الورقة من إقرار الكنيست الإسرائيلي ما يسمى "قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين"، وتؤكد أن هذا القانون يحمل بصمات التمييز والعنصرية، إذ يقتصر تطبيقه على الأسرى الفلسطينيين دون غيرهم من الأسرى في السجون الإسرائيلية.

ويُعد هذا التوجه تشريعاً واضحاً للسياسات العنصرية التي تستهدف فئة محددة بناءً على الهوية، ما يؤكد طابع الاستهداف الممنهج للفلسطينيين.

كما أن القانون يمثل تتويجاً لسياسة الإعدام الميداني التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات طويلة بحق الأسرى والجرحى الفلسطينيين، إذ يشرعن القتل خارج نطاق القضاء ويوفر له مظلة قانونية، الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً ومباشراً لحياة الأسرى الفلسطينيين.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التقرير أن هذا القانون يشكل جزءاً من بنية الإبادة الجماعية، حيث يُستخدم كأداة إضافية لتصفية الوجود الفلسطيني وتفريغ السجون من قادة وكوادر الحركة الوطنية الفلسطينية، في محاولة واضحة لتقويض أي نشاط سياسي أو وطني داخل المعتقلات.

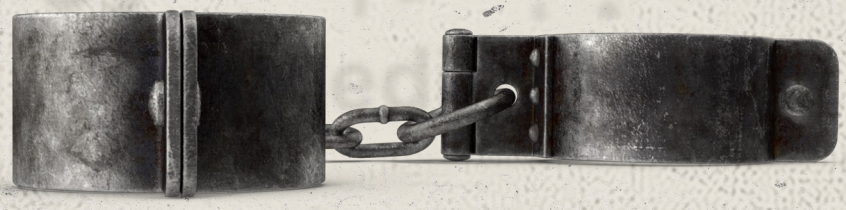

خامساً: حملات الاعتقال في الضفة الغربية (حصيلة 23 ألف معتقل)

رغم أن العدوان الرئيسي كان على غزة، إلا أن الضفة الغربية شهدت الضفة الغربية خلال هذه الفترة تصعيداً غير مسبوق في حملات الاعتقال، حيث تجاوز عدد الحالات الموثقة 23,000 حالة اعتقال، ويشمل هذا الرقم كل من تعرض لعملية الاعتقال، سواء تم الإفراج عنه لاحقاً أم لا، ويشمل أيضاً الاعتقال من المنازل والحواجز، وكذلك تسليم النفس تحت الضغط.

لم تقتصر هذه الحملات على فئة بعينها، بل امتدت لتشمل النساء بمن فيهن نساء من أراضي 48 وغزة، وتعكس هذه الأرقام حجم الاستهداف الواسع والمنظم الذي طال مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، في سياق حملة اعتقالات تُعد الأعنف منذ عام 2002.

الجدول التالـــي يوضح بالأرقـــام تصاعد حالات الاعتقـــال ضد مختلف الفئات في الضفة الغربية المحتلة:

الفئـــــة	عدد الحـــالات	ملاحظـــــات
• إجمالي حالات الاعتقال الموثقة	+23,000	حالة اعتقال
• النساء	+700	منهن من أراضي 48 وغزة
• الأطفال	+1,800	حالة اعتقال
• الصحفيون	+240	لا يزال 43 منهم قيد الاعتقال (بينهم 3 صحفيات)، فيما ارتقى الصحفي مروان حرز الله شهيداً داخل السجون

عدد الحالات

إحصائية حالات الاعتقال في الضفة الغربية منذ بدء الإبادة

240+ الصحفيون

1,800+ الأطفال

700+ النساء

23,000+ إجمالي حالات الاعتقال الموثقة

مكتب إعلام الأسرى
Asra Media Office

سادساً: الأسرى المرضى وجريمة الإهمال الطبي

يتعرض غالبية الأسرى داخل السجون لأمراض مزمنة وخطيرة، ازدادت حدتها نتيجة لسياسة التجويع والحرمان من العلاج الطبي المناسب، تشير التقارير إلى أن الإهمال الطبي المتعمد يُمارس بشكل منهجي تحت ما يُسمى بسياسة "الموت البطيء"، ويهدف إلى التخلص من الأسرى الذين يعانون من أمراض خطيرة وظروف صحية متدهورة وبالأخص من يعانون من:

- **أورام سرطانية.**
- **فشل كلوي.**
- **إصابات بالغة نتيجة التعذيب،**
  تشمل بتر أطراف وكسور لم تلتئم.
- **أمراض جلدية وباطنية ناجمة عن**
  الاكتظاظ وانعدام النظافة داخل الزنازين.

الآثار الصحية المدمرة لظروف الاحتجاز اللاإنسانية

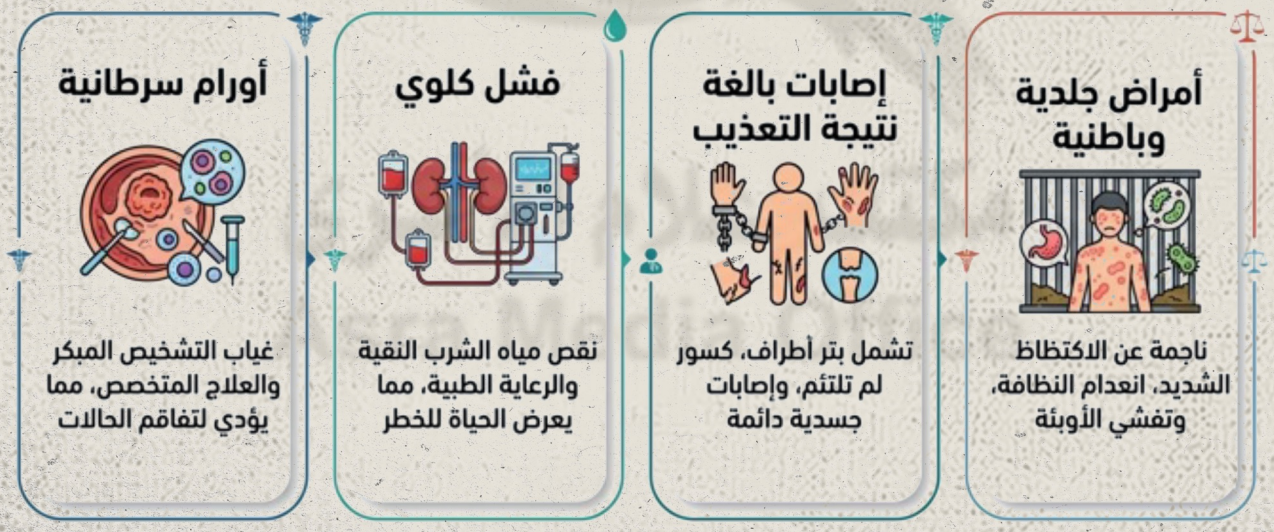

سابعاً: المطالب العاجلة لمؤسسات الأسرى

لم تعد الدعوات تقتصر على التضامن الرمزي مع الأسرى، بل يجب أن تتجاوزها إلى مطالبات جادة لاتخاذ إجراءات ملموسة تضمن حماية الأسرى وإنفاذ القانون الدولي، ومن بين المطالب الأساسية التي يجب التأكيد عليها:

- **تفعيل الولاية القضائية العالمية:** بما يضمن ملاحقة الضباط والمسؤولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم التعذيب والاغتصاب والإخفاء القسري.
- **وقف التعاون الشامل:** بما يشمل تعليق كافة أشكال التعاون الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي والأكاديمي مع الاحتلال حتى يمتثل للقانون الدولي.
- **عزل المؤسسات العنصرية:** بما في ذلك رفض التعامل مع الكنيست والمحاكم العسكرية الإسرائيلية وعزلها دولياً.
- **دعم المحكمة الجنائية الدولية:** وعلى رأسه التعاون الكامل مع تحقيقات المحكمة وتنفيذ مذكرات التوقيف بحق مجرمي الحرب.
- **إنهاء الاعتقال الإداري:** ما يعني الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين الإداريين وتفكيك منظومة المحاكم العسكرية، وإنهاء ظاهرة "المقاتل غير الشرعي" التي تستهدف أهالي غزة.
- **تمكين الصليب الأحمر:** وضمان السماح للجنة الدولية بزيارة المعتقلات والمعسكرات السرية دون قيود، خاصة التي تضم أبناء غزة.

تمثل هذه المطالب خارطة طريق واضحة أمام المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية تجاه الأسرى، وتجسيد التضامن بمواقف وإجراءات عملية من شأنها وقف الانتهاكات وإنصاف الضحايا.